

روضة الطالبين وعمدة المفتين

وأصحهما نعم كما يملك عرصة الدار ببناء الدار ولأن الإحياء تارة يكون بجعله معمورا وتارة بجعله تبعا للمعمور ولو باع حریم ملكه دون الملك لم يصح قاله أبو عاصم كما لو باع شرب الأرض وحده قال ولو حفر اثنان بئرا على أن يكون نفس البئر لأحدهما وحریمها للآخر لم يصح وكان الحریم لصاحب البئر وللآخر أجره عمله فرع في بيان الحریم وهو المواضع القريبة التي يحتاج إليها لتمام الإنتفاع كالطريق ومسيل الماء ونحوهما إحداها ذكرنا في الحال الثالث إذا صالحنا الكفار على بلدة لم يجر إحياء مواتها الذي يذيون عنه على الأصح فهو من حریم تلك البلدة ومرافقها الثانية حریم القرى المحيية ما حولها من مجتمع أهل النادي ومرتكض الخل ومناخ الإبل ومطرح الرماد والسماذ وسائر ما يعد من مرافقها وأما مرعى البهائم فقال الإمام إن بعد عن القرية لم يكن من حریمها وإن قرب ولم يستقل مرعى ولكن كانت البهائم ترعى فيه الخوف من الإبعاد فعن الشيخ أبي علي خلاف فيه والأصح عند الإمام أنه ليس بحریم وأما ما يستقل مرعى وهو قريب فينبغي أن يقطع بأنه حریم وقال البغوي مرعى البهائم حریم للقرية مطلقا